|  |  |
| --- | --- |
| **المجلس 2022جنيف، 31-21 مارس 2022** |  |
|  |  |
|  |  |
| **بند جدول الأعمال: ADM 26** | **الوثيقة C22/69-A** |
| **4 مارس 2022** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
| مساهمة من أستراليا وكندا |
| إطار الاتحاد لتسيير الاجتماعات المختلطة |
|  |

|  |
| --- |
| **ملخص**توصي هذه المساهمة بأن ينظر الاتحاد في إعداد معلومات محددة ضمن إطار للاجتماعات المختلطة، لضمان أن تكون اجتماعات الاتحاد شمولية قدر الإمكان لجميع المشاركين.**الإجراء المطلوب****تقدَّم** هذه الوثيقة كي ينظر المجلس فيها، وتتضمن طلباً بوضع إطار لتسيير الاجتماعات المختلطة.\_\_\_\_\_\_\_\_\_**المراجع**مساهمة مقدمة من أستراليا وكندا إلى فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG‑FHR) – الاجتماعات الافتراضية والمختلطة (الوثيقة [GWG-FHR-15/19](https://www.itu.int/md/S22-CWGFHR15-C-0019/en)) |

مقدمة

تسعى هذه المساهمة إلى مواصلة المناقشة بشأن مسألة الاجتماعات الافتراضية والمختلطة كما أثيرت في المساهمة المشتركة المقدمة من أستراليا وكندا إلى الاجتماع الخامس عشر لفريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG‑FHR)، الذي عُقد في 12-11 يناير 2022 (الوثيقة [CWG-FHR-15/19](https://www.itu.int/md/S22-CWGFHR15-C-0019/en)).

وعلى النحو المشار إليه في التقرير الموجز لفريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية، خلص الرئيس إلى أن هناك دعماً عاماً لإحالة مسألة القواعد والمبادئ التوجيهية والإجراءات الخاصة بالاجتماعات الافتراضية والمختلطة، على النحو الوارد في وثيقة المدخلات، إلى دورة المجلس لعام 2022 لمواصلة المناقشة. ويشمل ذلك قواعد ومبادئ توجيهية وإجراءات لإدارة وتسيير الاجتماعات الافتراضية والمختلطة بشكل مناسب. وستسمح الإجراءات للمندوبين بالعمل على قدم المساواة والمشاركة دون تمييز في الاجتماعات، بصرف النظر عما إذا كانوا يشاركون بالحضور الفعلي أو افتراضياً. وعلاوةً على ذلك، ستنطبق القواعد والمبادئ التوجيهية والإجراءات على مستوى الاتحاد ككل، حسب الاقتضاء، مع مراعاة كل قطاع لأساليب العمل والقواعد الخاصة به.

وفي حين نتوقع أن ينخفض تأثير جائحة كوفيد-19 بمرور الوقت، فإن الإطار الدائم لتسيير الاجتماعات المختلطة سيساعد على بناء اتحاد مرن وقابل للتكيف لديه القدرة على تلبية احتياجات أعضائه بشكل أفضل. ونحن نقدر ونقر بالعمل الذي اضطلع به الاتحاد بالفعل للسماح بتحسين المشاركة في اجتماعاته بسبب جائحة كوفيد-19.

المقترح

توصي هذه المساهمة مجلس الاتحاد بالنظر في وضع إطار يحدد الإجراءات والقواعد والمبادئ التوجيهية المناسبة لتسيير اجتماعات افتراضية أو مختلطة بكفاءة وفعالية من شأنها أن تساعد في حماية وتقدم العمل المستقبلي في الاتحاد.

وإذا لم تُطور الاجتماعات المختلطة بعناية، فإنها يمكن أن تشكل خطراً كبيراً ينطوي على عدم تمثيل نتائج الاجتماعات لتوافق آراء الدول الأعضاء، مما يقوض العملية بأكملها وعمل الاتحاد المستقبلي. وينبغي أن ينصب التركيز الأساسي للإطار، إلى أقصى حد ممكن، على نسق يوفر فرصة متساوية للإدارات للمشاركة بشكل منصف بصرف النظر عن موقعها.

وتقترح أستراليا أن ينظر المجلس في تكليف أمانة الاتحاد بإعداد معلومات محددة ضمن إطار للاجتماعات المختلطة، لضمان أن تكون الاجتماعات شمولية قدر الإمكان لجميع المشاركين، وربما كي ينظر فيها المجلس فيما بين الدورات، في أقرب وقت مناسب.

وقد ترغب أمانة الاتحاد في النظر في إدراج المبادئ التالية عند إعداد معلومات محددة داخل الإطار. وإذا قرر الأعضاء عقد اجتماع في نسق مختلط، سيتم تطبيق هذه المبادئ لضمان مشاركة جميع المندوبين على قدم المساواة:

• تمييز واضح بين الاجتماعات المختلطة والمشاركة عن بُعد أثناء الاجتماعات الفعلية؛ وعلى سبيل المثال، سوف تُيسر الاجتماعات المختلطة كمزيج فريد من المشاركة في القاعة وعن بُعد، لضمان التفاعل بين جميع المشاركين.

• توضيح بشأن حقوق الأعضاء الذين يشاركون عن بُعد؛ على سبيل المثال، توضيح أين يمكن للمشاركين عن بُعد المشاركة في صنع القرار.

• تسهيل المناقشات والمحادثات خلال فترات العمل غير الرسمية؛ على سبيل المثال، ضمان دعوة المشاركين الافتراضيين للمشاركة أيضاً في المناقشات بدون الاتصال بالإنترنت، وإنشاء قاعة اجتماعات افتراضية.

• تدابير عملية لدعم تكافؤ الفرص لمشاركة جميع الإدارات؛ على سبيل المثال، طلب أن يقيد رئيس الاجتماع وقت المداخلات في الاجتماع.

• توفير المرونة في طول وتوقيت الاجتماعات مع مراعاة المناطق الزمنية للمشاركين.

• تقديم المساعدة والدعم إلى رؤساء الاجتماعات، بحيث يمكنهم إدارة المشاركة عن بُعد بشكل عادل؛ على سبيل المثال، توفير إشراف إضافي لإدارة المشاركة العادلة من قبل جميع الحاضرين.

• وضع بروتوكول لزيادة الدعم في الاجتماعات الفعلية؛ على سبيل المثال، موظفين إضافيين لضمان إتاحة الفرصة نفسها للمشاركة في الاجتماعات.

وتكميلاً لهذه المبادئ، عند وضع إجراءات للاجتماعات المختلطة، يجب النظر في أحكام، بالإضافة إلى إطار عام، بشأن احتياجات كل اجتماع، داخل كل قطاع من قطاعات الاتحاد، لتلبية أي متطلبات محددة.

وإذا تم قبول هذا المقترح، حيثما كان ذلك ممكناً وعملياً، فإننا ندعو أيضاً إلى أن يعمل كل قطاع بشكل منفتح مع جميع الإدارات لإتاحة الفرصة لها للمشاركة بشكل مجد في وضع الإطار.

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ